# مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

## مجلة علمية دورية محكمة فصلية

### العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية- آيار ٢٠٢٣

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٧٥٣ لسنة ٢٠٠٢

**الرمـــــز الدولي**
ISSN 1995 - 8463
E-ISSN:2706-6673

رئيس التحرير

أ.د. فراس عبد الرحمن أحمد النجار

جامعة الأنبار–كلية التربية للعلوم الإنسانية

مدير التحرير

أ. د. عثمان عبدالعزيز صالح

جامعة الأنبار –كلية التربية للعلوم الإنسانية

أعضاء هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| ا. د. ياس خضير عباس | الامارات –جامعة عجمان |
| ا. د. فاضل محمد حسين | الجامعة العراقية –كلية الاعلام |
| ا.د. حنان بنت عطية الجهني | السعودية –جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن –كلية التربية |
| ا. د. بشري اسماعيل احمد | مصر –جامعة الزقازيق–كلية الآداب |
| أ.د. عبدالكريم احمد فرج الله | فلسطين –جامعة الاقصى – كلية التربية |
| ا.د. حارث حازم ايوب | جامعة الموصل– كلية الآداب |
| ا. د. قاسم خلف العاصي | الولايات المتحدة الامريكية –جامعة نيويورك |
| ا.د.عبدالله بن علي ال كاسي | السعودية –جامعة الملك خالد–كلية التربية |
| ا.د.عدوية احمد شواقفة | الاردن –جامعة جدارا– كلية الآداب واللغات |
| ا.د. سعدي ابراهيم اسماعيل | جامعة بغداد–مركز إحياء التراث العلمي العربي |
| ا. د. امجد رحيم محمد | جامعة الانبار–كلية التربية للعلوم الانسانية |
| ا.د.احمد محسن الخضر | سوريا–جامعة دمشق–كلية الآداب |
| ا.د.كنزة القاسمي | المغرب– جامعة بن زهر– كلية الاداب والعلوم الانسانية |
| ا. د. نبيل جاسم محمد | جامعة الانبار– كلية الآداب |
| ا.د. احمد سلمان حمادي | جامعة الانبار– كلية الآداب |
| ا.م.د. صافي عمال صالح | جامعة الانبار–كلية التربية للعلوم الانسانية |

# بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، ومن دعا دعوته الى يوم الدين...

وبعد...

فتطل اليوم مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية على قرائها وهي تحمل بين دفتيها بحوثاً خاصة بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية.

الذي عقد تحت شعار: (العلوم الانسانية التحديات واستراتيجيات النهوض) للمدة من ٢٤–٢٥ ايار– مايو ٢٠٢٢.

برعاية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد رئيس جامعة الانبار.

وقد تضمن المؤتمر بحوثاً عدة كان نصيب مجلتنا منها (١٧) بحثاً تم تحكيمها ومراجعتها وفق الشروط العلمية الرصينة المتبعة.

ونحن كهيأة تحرير نثمن مشاركة الباحثين بشكل عام والذين ينتمون للمحور المختص بمجلتنا بشكل خاص لانهم بهذه المشاركة قالوا كلمتهم في هذه القضية، التي ارقت الشعوب وحاولت افساد استقرارها.

فنسأله تعالى التوفيق والسداد لما يحب ويرضى.

**رئيس التحرير**

**أ.د.فراس عبد الرحمن احمد**

**آيار ٢٠٢٣**

## تعليمات النشر في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

- **الاجراءات والمواصفات العامة للبحث:**
- مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، مجلة علمية دورية محكمة، لنشر الأبحاث العلمية في مجال العلوم الانسانية الاتية: التاريخ، والجغرافيا، والعلوم التربوية والنفسية، والاجتماع، والاعلام، والعلوم السياسية، والفلسفة، وتصدر بواقع ٤ اعداد سنوياً.
- يقدم الباحث على الموقع الالكتروني للمجلة وفق المواصفات الاتية: حجم الورق A 4, وبمسافتين بما في ذلك الحواشي الهوامش والمراجع والجداول والملاحق، وبحواشي واسعة ٢,٥ سم او اكثر اعلى واسفل وعلى جانبي الصفحة.
- يقدم الباحث خطابا مرافقا يفيد ان البحث او ما يشابهه لم يسبق نشره، ولم يقدم لأي جهة اخرى داخل العراق او خارجه، ولحين انتهاء اجراءات البحث.
- يكون الحد الاقصى لعدد صفحات البحث ٢٥ صفحة.
- يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة باللغة العربية او اللغة الانكليزية ومطبوع على الالة الحاسبة بخط Simplified Arabicحجم ١٤، على ان يتم تمييز العناوين الرئيسة والفرعية.
- تكتب الهوامش والمراجع وفق نظام شيكاغو للتوثيق، بخط حجم ١٤،على ان يتم ترتيبها بالتتابع كما وردت في المتن، ويكون تنظيم المراجع هجائياً حسب المنهجية العلمية المعتمدة وباللغتين العربية والانكليزية.
- لا تعاد البحوث الى اصحابها سواء نشرت ام لم تنشر، وسيتم اتلاف كافة اوراق البحث بعد نشره وظهوره، ولا يحق للباحث المطالبة بها.
- تؤول كافة حقوق النشر الى المجلة.
- تعبر البحوث عن اراء اصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن راي المجلة.
- **بيانات الباحث والملخص:**
- يلزم الباحث بتقديم البيانات الخاصة به وببحثه، وباللغتين العربية والانكليزية، وتشمل الاتي: عنوان البحث، أسماء وعناوين الباحثين، ورقم الهاتف النقال، والبريد الالكتروني، وملخصين – عربي وانكليزي – بحد اقصى ١٥٠ كلمة يحتويان الكلمات المفتاحية للبحث، والهدف من البحث، والمنهج المتبع بالبحث، وفحوى النتائج التي توصل اليها.
- **ادوات البحث والجداول:**
- اذا استخدم الباحث استبانة او غيرها من ادوات جمع المعلومات، فعلى الباحث ان يقدم نسخة كاملة من تلك الاداة، ان لم يكن قد تم ورودها في صلب البحث او ملاحقه.

- اذا تضمن البحث جداول او اشكال يفضل ان لا يزيد عرضها عن حجم الصفحة ,4 A على ان تطبع ضمن المتن.
- يوضع الشكل بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اسفله.
- يوضع الجدول بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اعلاه.
- **تقويم البحوث:**
- تخضع جميع البحوث المرسلة الى المجلة الى فحص اولي من قبل هيئة التحرير لتقرير اهليتها للتحكيم، ويحق لها ان تعتذر عن قبول البحث دون بيان الاسباب.
- تخضع جميع البحوث للتقويم العلمي بما يضمن رصانتها العلمية، وقد يطلب من الباحث اذا اقتضى الامر مراجعة بحثه لإجراء تعديلات عليه.
- **المستلات:**
- يمنح صاحب البحث المنشور نسختين مستلة عن بحثه، ترسل الى عنوان الباحث المثبت بالبحث.
- اجور النشر:
- يقوم الباحث بتسديد اجور النشر، والبالغة١٢٥,٠٠٠ مائة الف دينار عراقي، واذا زادت صفحات البحث عن٢٥ صفحة تضاف٥,٠٠٠ خمسة الاف دينار عراقي عن كل صفحة.
- الباحثون من خارج العراق تنشر نتاجاتهم العلمية مجانا.
- الاشتراك السنوي:
- الافراد داخل العراق ١٢٥,٠٠٠مائة الف دينار عراقي.
- المؤسسات داخل العراق ١٥٠,٠٠٠مائة وخمسون الف دينار عراقي.
- خارج العراق ١٥٠ مائة وخمسون دولار او ما يعادلها.
- المراسلات :
- توجه المراسلات الى : جمهورية العراق – جامعة الأنبار – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية
- الموقع الالكتروني للمجلة/https://www.juah.uoanbar.edu.iq
- هاتف رئيس التحرير:٠٧٩٠٥٧٥٦٦٢٣
- هاتف مدير التحرير :٠٧٨٢٩٠٧٣١١٠

- **E-mail : juah@uoanbar.edu.iq**

## ثبت البحوث المنشورة

### اولاً: محور الدراسات التاريخية


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١ | إرشاد الفحول إلى معرفة المؤلف المجهول | أ.د. عبد الناصر عبد الرحمن اسماعيل<br>م.د. حامد عبيد جاسم | ١-١٣ |
| ٢ | المستشرق ناصر الدين دينيه بين الإسلام والاستشراق | م.م. محمد جهاد عبد<br>أ.د. قحطان عدنان بكر | ١٤-٢٨ |
| ٣ | نشأة البحرية الاميركية ١٧٧٥-١٧٨٥ | م.م. عمر نافع نوري<br>أ.د. محمد يحيى احمد | ٢٩-٤٣ |
| ٤ | اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا ١٩٧٠ دراسة تاريخية | م.م. عمر رزاق حمود<br>أ.د. محمد يحيى احمد | ٤٤-٦٥ |
| ٥ | السياسة الاقتصادية الامريكية تجاه اثيوبية (١٩٧٤-١٩٧٧) | م.م. صلاح وهيب حنش<br>أ.د. محمد يحيى احمد | ٦٦-٨١ |


### ثانياً: محور اللغات وآدابها


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٦ | تداولية العدول النوعي في تقديم العمد في المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي (ت٦٨١ هج) | الباحثة شهد خليل علاوي<br>أ.د. خليل محمد سعيد | ٨٢-١٠٠ |
| ٧ | معاني حذف الجوابات في كتاب (فتح الرحمن) لزكريا الانصاري (ت ٩٢٦هـ) | أ.م.د. محمد عبد ذياب | ١٠١-١١٣ |
| ٨ | الضرورة الشعرية عند ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك | أ.م.د. وسام نجم عبدالله | ١١٤-١٣٢ |
| ٩ | التحقق من أنواع استراتيجيات تعلم النحو لطلبة الجامعة | م.م. نبراس خليل ابراهيم | ١٣٣-١٥٩ |
| ١٠ | التحديات التي تواجه معلمي اللغة الانجليزية كلغة اجنبية في تطوير خبرات التدريس | م.م. يعرب قحطان حميد | ١٦٠-١٧٥ |

## ثالثاً: محور علوم القران والتربية الإسلامية


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١١ | آيات الأحكام المتعلقة بالزكاة عند الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) في تفسيره التهذيب سورة البقرة انموذجا | الباحثة شذى حروش صالح<br>أ.د. محمد عويد جبر | ١٧٦–١٩٥ |
| ١٢ | آيات الأحكام المتعلقة بالصيام عند الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) في تفسيره التهذيب سورة البقرة انموذجا | الباحثة شذى حروش صالح<br>أ.د. محمد عويد جبر | ١٩٦–٢٢٣ |
| ١٣ | الإمام أبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب (ت: ١٢٨) وأقواله التفسيرية في بعض آيات الإيمان | طارق حبيب شلال حمود<br>أ. م. د. محمد داود موسى | ٢٢٤–٢٤١ |


## رابعاً: محور الاعلام والدراسات الاستراتيجية


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٤ | مشكلة ارتفاع حالات الطلاق في العراق والمعالجات الاستراتيجية من منظور شرعي | أ.م.د. ظاهر فيصل العيساوي<br>أ.د. محمد سامي الدليمي<br>أ.م.د. معتمد صائب الحديثي | ٢٤٢–٢٥٨ |
| ١٥ | الآليات الدينية لمواجهة خطاب الكراهية في الدولة المعاصرة العراق انموذجاً | أ.د. محمد سامي الدليمي<br>أ.م.د. ظاهر فيصل العيساوي<br>أ.م.د. معتمد صائب الحديثي | ٢٥٩–٢٨١ |


## خامساً: محور الدراسات الجغرافية


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٦ | التحليل المكاني لمستويات تلوث مياه نهر الفرات في محافظة الأنبار | أ.م.د. أوس طلك مشعان<br>أ.م.د. زهير جابر مشرف<br>أ.م.د. أمير محمد خلف<br>م.د. عمار ياسين عواد | ٢٨٢–٢٩٦ |


## سادساً: محور العلوم التربوية والنفسية


| ت | عنوان البحث | الباحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٧ | العلاقة بين التجول العقلي والمزاج وما وراء الوعي دراسة ميدانية على طلبة العراق والجزائر | د. عمر خلف رشيد<br>د. عايش صباح | ٢٩٧–٣١٢ |

Al. Anbar University Journal for Humanities
مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية- آيار ٢٠٢٣

# Economic cooperation agreement between Iraq and Hungary 1970 historical study

[1] Assist. Lect. Omar R. Hammoud [2] Prof. Dr. Mohammed Y. Ahmed
[1] University of Anbar- College of Arts
[2] University of Anbar- College of Arts

**Abstract:**
The development of economic cooperation between Iraq and Hungary, Walid in 1970, was not due to previous periods, including the commercial agreement held in (1959), in line with the continued economic cooperation between the two countries and the friendly relations and their desire to increase cooperation in economic and technical fields on the basis of equality and mutual benefit The year (1970) witnessed the conclusion of the Economic Cooperation Agreement between Iraq and Hungary, and one of its most prominent provisions is to contribute to the implementation of industrial development projects in various fields, and to prepare economic and technical studies, equip equipment and machines, and the delivery of full industrial factories, as well as training the necessary Iraqi specialists for that, as well as included Delivery of the Hungarian side to many of the various machines and equipment to implement projects in the various fields of municipal and rural affairs, public works, housing and transportation, including providing technical assistance and training specialists to gain various experience The agreement granted the government of the popular Republic of Hungary The Kourian of Iraq is a loan of thirty million US dollars for the purpose of contributing to the implementation of the cooperation stipulated under this agreement, in exchange for that and in implementation of the provisions of this treaty, Iraq pledges to provide Hungary with what it needs of crude oil, in addition to the pledge of the Central Bank of Iraq to cooperate with the bank (MGYAR Nemzeti) Banking arrangements necessary to implement this agreement.

**1: Email:**
omer.razzaq88@uoanbar.edu.iq
**2: Email**
dr.mohammed.y57@uoanbar.edu.iq
1: **ORCID**: 0000-0001-6016-7118
2: **ORCID**: 0000-0001-6054-0170

**Keywords**:
Iraq
Hungary
industry
agriculture
trade

©Authors, 2023, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا ١٩٧٠ دراسة تاريخية

[١] م.م. عمر رزاق حمود [٢] أ.د. محمد يحيى احمد
[١] جامعة الانبار- كلية الآداب
[٢] جامعة الانبار- كلية الآداب

**الملخص:**

لم يكن تطور التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا وليد عام (١٩٧٠) أنما يعود لفترات سابقة ومنها الاتفاقية التجارية التي عقدت عام (١٩٥٩) وتماشياً مع استمرار التعاون الاقتصادي بين البلدين و العلاقات الودية ورغبة منهما في زيادة التعاون في الحقول الاقتصادية والفنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة أذ شهد عام (١٩٧٠) عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا ومن أبرز بنودها هي المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية في مختلف الحقول ، وتهيئة الدراسات الاقتصادية والفنية وتجهيز المعدات والمكائن وتسليم المعامل الصناعية الكاملة ، فضلاً عن تدريب الاختصاصيين العراقيين اللازمين لذلك ، كما تضمنت ايضاً تسليم الجانب الهنغاري للعديد من المكائن والمعدات المتنوعة لتنفيذ المشاريع في الحقول المختلفة للشؤون البلدية والقروية والأشغال العامة والإسكان والمواصلات بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية وتدريب الاختصاصيين لاكتساب الخبرات المتنوعة ، كما نصت على المساهمة في تنفيذ المشاريع والتجهيزات والخدمات التي يتم الاتفاق عليها بين الجانبين ، وبموجب هذه الاتفاقية منحت حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية حكومة جمهورية العراق قرضاً بمبلغ ثلاثين مليون دولار أمريكي لغرض المساهمة في تنفيذ التعاون المنصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية ، في مقابل ذلك وتطبيقاً لبنود هذه المعاهدة تعهد العراق بتزويد هنغاريا بما تحتاجه من النفط الخام ، فضلاً عن تعهد البنك المركزي العراقي بالتعاون مع البنك (Magyar Nemzeti) على الترتيبات المصرفية الضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية .

**الأهداف** : يهدف البحث إلى ابراز دور الاتفاقية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا من أجل تطوير القطاع الاقتصادي في العراق والنهوض بواقعه ووضع الخطط التطويرية على أسس علمية دقيقة من أجل ضمان تطوره من جهة وتوفير كافة متطلبات النجاح الضرورية لإكمال تنفيذها وهذا من جهة أخرى ، وهو ما دعى العراق إلى توقيع هذه الاتفاقية مع هنغاريا على هذا الأساس.

**المنهجية** : اعتمد الباحث على منهجين في كتابة البحث الأول المنهج الوصفي والذي تضمن وصف الاحداث التاريخية لهذه الاتفاقية والثاني المنهج التحليلي والذي يُعنى بتحليل الاحداث التاريخية والأرقام الإحصائية والمنهج الاحصائي والذي تضمن الجدول والأرقام في ثنايا هذا البحث .

**النتائج** : توصل الباحث إلى أن هذه الاتفاقية كان لها الدور الاسمى في تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا ولإدراك هذه الغاية نلاحظ سعي العراق الحثيث إلى ضرورة التعاون المستمر مع هنغاريا من أجل ضمان نمو هذا القطاع الاقتصادي بصورة عامة في العراق بغية الوصول إلى أعلى مراحل التطور المنشود .

**الخلاصة** : توثقت عرى التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا أذ عززت هذه الاتفاقية الاقتصادية من تطوير الاقتصاد العراقي أذ عملت هنغاريا على سد حاجو العراق من المواد الغذائية والحاجات الضرورية الأخرى بالمقابل عمل العراق على تزويد هنغاريا بالمواد والمعادن لاسيما النفط والمعادن الفلزية واللافلزية التي كانت أحد مقومات الصناعة الأساسية في هنغاريا .

**الكلمات المفتاحية: العراق، هنغاريا، الصناعة، الزراعة، التجارة، النفط**

**المبحث الأول : عقد المعاهدة وبنودها**

يُشكل الاقتصاد الوطني للعراق الدعامة الأولى في مسيرته التحررية وفي عملية الإنماء والبناء وبقدر ما يكون الاقتصاد مركز الثقل في أية عملية تغيير فأنه في الوقت نفسه يُشكل ميزان الحضارة والتقدم ومعلوم فأن الاقتصاد العراقي عانى في السابق من سيطرة الاحتكار الرأسمالي ، وقد تم تنفيذ ذلك بعد أن سيطر الاستعمار على ثروات العراق وتجارته واستغل الاقتصاد الوطني ولفترات طويلة جداً في خدمة أغراضه التآمرية ضد الأماني القومية للجماهير ، بيد أنه شهد عام (١٩٦٨) زوال كل تلك الاحتكارات وما رافق ذلك من التدهور الاقتصادي واستطاع العراق ولأول مره أن يقوي علاقاته مع الدول الاشتراكية ومنها هنغاريا والتي بدأ بالتعاون الاقتصادي معها على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الايجابي وقد حقق العراق خلال تلك الفترة لقاءات اقتصادية عديدة ومهمة حققت للعراق الكثير من المكاسب الاقتصادية المهمة ( الجمهورية ، ١٩٧٠) ، وهو أمر واضح يُشير إلى توجه اشتراكي للنظام الاقتصادي في العراق وهو بحد ذاته برهاناً على اتجاه اقتصادي ونمو واضح المعالم الأمر

الذي يُبين أن هذا التوسع في التعاون الاقتصادي مع هنغاريا جرى بغض النظر عن التحولات السياسية العنيفة التي شهدها العراق طوال المدة السابقة وأنه لم يُكن مدفوعاً بالتوجهات السياسية الاقتصادية للأنظمة المتعاقبة أنما جاء هذا التعاون المتزايد مع هنغاريا بقدر ما كان نتيجة التحولات التي طرأت في العلاقات بين البلدين الصديقين ورغبة كلاهما في زيادة أواصر التعاون والتبادل على أساس المنفعة المتبادلة (الخفاجي ، ١٩٨٣).

شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة في التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا في كافة المجالات الزراعية والصناعية والاقتصادية الفنية وخصوصاً في مجال الصناعات الهندسية بتطبيق التكنولوجيا الحديثة كما شهدت تلك الفترة تبادل العديد من الوفود والزيارات بين مسؤولي الدولتين لغرض تعزيز التعاون الاقتصادي والاستفادة من التطور الاقتصادي الذي تتمتع به هنغاريا(د . ك . و ، ١٩٧٢) ، ومعلوم فأن التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا يجري وفقاً للاتفاقية الاقتصادية المعقودة بينهما في (٦/كانون الثاني ١٩٥٩) والتي كانت الاساس الذي استند عليه العراق في التعامل الاقتصادي مع هنغاريا وسعى إلى تطوير ذلك التعاون وصولاً إلى شراكة حقيقة واضحة وهو ما تحقق خلال هذا العقد (د . ك . و ، ١٩٧٢ ) ، فكان من أهم الأسباب التي دعت العراق إلى توقيع اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والفني مع هنغاريا هو أن أغلب الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها العراق مع هنغاريا تمت بعد قيام ثورة عام (١٩٥٨) وذلك لتعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية معها وبعد مرور (١٠) أعوام ولقيام العديد من الصناعات الجديدة في العراق ولأنه أصبح وشيكاً أنتاج مادتي الكبريت الخام والنفط الخام في العراق ولهذا أصبح من الضروري أعادة النظر في الاتفاقية الاقتصادية المعقودة مع هنغاريا واستعداد العراق لإدخال مواد جديدة في التعامل الاقتصادي المتنوع مع هنغاريا في ضوء التطورات الحاصلة في اقتصاديات الطرفين المتعاقدين فضلاً عن إيجاد نوع من الموازنة في الاستيراد والتصدير بين الجانبين لتصبح الاتفاقية المزمع عقدها مع هنغاريا مبنية بصورة جدية وفعلية على أساس المنفعة المتبادلة ولهذا فأن الحكومة العراقية وبناءً على ما كل ما تقدم فقد أبدت رغبتها في تجديد عقد معاهدة للتعاون الاقتصادي والفني مع هنغاريا قائمة على ضوء المعطيات الجديدة ومن شأنها تحقيق الغرض المشار إليه ولاسيما مع التجاوب الكبير الذي أبدته هنغاريا ورغبتها في توسيع وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق وبما يخدم مصلحة كلا البلدين ولهذا أخذت وزارة

الاقتصاد العراقية تعمل ما بوسعها من أجل التمهيد لعقد الاتفاقية الجديدة مع الجانب الهنغاري وإدخال الكبريت والنفط الخام في قائمة المواد العراقية القابلة للتصدير كوسيلة فعالة في تنمية التبادل الاقتصادي المتنوع والتعريف أكثر بالمنتجات العراقية وتصديرها إلى الخارج وهو ما عجل من تركيز وبذل الجهود الحثيثة لعقد الاتفاقية مع هنغاريا على ضوء الأسس أعلاه( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) .

ولغرض تعزيزاً التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين ومن أجل ترسيخ مبدأ التعاون والشراكة الاقتصادية أستقبل وزير الاقتصاد(فخري قدوري) السفير الهنغاري في بغداد(**Joseph Ferry** ) وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وهنغاريا وسبل تطويرها كما جرى التأكيد على بحث الترتيبات اللازمة لعقد اتفاقية اقتصادية بين البلدين( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، أعقب ذلك صدور أمر وزاري في (١/كانون الثاني/١٩٧٠) تم بموجبه تشكيل الوفد الاقتصادي العراقي لزيارة هنغاريا تمهيداً لإجراء مباحثات تهدف إلى عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين (د . ك . و ، ١٩٧٢) ، وتماشياً مع التطور الحاصل بين البلدين الصديقين ورغبة منهما في استمرار تلك العلاقات الودية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين غادر الوفد العراقي إلى العاصمة الهنغارية بودابست برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون المصالح والمؤسسات (حكمت العزاوي) لأجراء مُباحثات تستهدف عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وهنغاريا ويضم الوفد أيضاً (سعدون القصاب) المدير العام للمباني الصناعية في وزارة الصناعة و(صباح كجه جى) المدير العام للدائرة الصناعية في وزارة التخطيط و(سالم خليل إسماعيل) معاون مُدير التسويق في شركة النفط الوطنية العراقية و(سامي عطو) الباحث الاقتصادي في البنك المركزي العراقي (و . ن ، ع ، ١٩٧٠ ) .

صرح المسؤولين العراقيين حول المباحثات مع هنغاريا بشأن عقد هذه الاتفاقية بالقول أن تعاون العراق مع هنغاريا لاسيما على الصعيد السياسي والاقتصادي الأمر الذي مهد السبيل إلى تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بما يحقق المنفعة المتبادلة للبلدين وهي ما فتحت الباب واسعاً أمام زيادة التبادل الاقتصادي ولهذا فأن ذلك التعاون هو أحد السبل الكفيلة في تطوير العلاقات مع هنغاريا على كافة الأصعدة لاسيما الصعيد الاقتصادي من خلال استمرار اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين و تبادل زيارات الخبراء والوفود

المتخصصة بين الجانبين للتعرف على الإمكانيات المتوفرة لكلا الجانبين والتي من شأنها تطوير وتوطيد العلاقات الطيبة وزيادة التبادل الاقتصادي بين الجانبين وبما يسهم في تحقيق الرقي وضمان التطور والازدهار الاقتصادي لكلا الطرفين ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، ولم يقتصر التعاون مع هنغاريا على صعيد العلاقات التجارية والتي هي جزء من الجانب الاقتصادي بل تعداه إلى البدء في وضع أسس عملية مدروسة لتعاون اقتصادي وفني أوسع يشمل جميع المجالات الاقتصادية الأخرى ولاسيما في مجال الصناعة والزراعة والتجارة يهدف ذلك التعاون في بناء قاعدة اقتصادية متينة والغرض منها هو تطوير القطاع الاقتصادي للعراق من خلال النهوض بالواقع الزراعي للعراق وتوفير كل ما يحتاجه هذا القطاع المهم ، وقطاع الصناعة هو الأخر سيكون له الحيز الواسع من الاهتمام الكبير عن طريق التوجيه نحو تنمية صناعية واسعة ، اما قطاع التجارة فهو الآخر سيكون محل التركيز والاهتمام المباشر ضمن هذا الاهتمام لما له من مردودات اقتصادية كبيرة من شأنها النهوض بواقع البلد وبالنتيجة فأن العراق يسعى جاهداً لغرض الاستفادة من تجارب وخبرات هنغاريا في مجال الاقتصاد الأمر الذي دعاه إلى أجراء المشاورات مع الجانب الهنغاري تمهيداً لعقد هذه الاتفاقية (د . ك. و ، ١٩٧٢) .

غادر الوفد العراقي في (٢٢/شباط/١٩٧٠) وكان برئاسة وزير الاقتصاد (فخري قدوري) في زيارة رسمية لهنغاريا بدعوة من وزير التجارة الخارجية الهنغارية (جوزيف برو) (Joseph Brio) ، وضم الوفد (مهدي العبيدي) مدير العلاقات الخارجية العام ، و(سعدون القصاب) مدير المباني العام بوزارة الصناعة و(سعد الدين الصابونجي) رئيس مهندسين بوزارة التخطيط و(حميد السامر) مدير مراقبة المصارف في البنك المركزي العراقي و(سالم خليل اسماعيل) معاون مدير التسويق في شركة النفط الوطنية وصرح الوزير قدوري أن هدف الزيارة هو مواصلة المداولات الاقتصادية مع الجانب الهنغاري تمهيداً لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي مع هنغاريا لما فيه من توثيق وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين ( الجمهورية ، ١٩٧٠).

أسفرت المباحثات بين الجانبين العراقي والهنغاري عن توقيع العراق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام (١٩٧٠) بين البلدين وصدر بيان مشترك في بغداد وبودابست عقب المحادثات الاقتصادية بينهما جاء فيه أن محادثات اقتصادية مستمرة جرت بين الوفد

العراقي والوفد الهنغاري انتهت بالتوقيع على اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي في (٢٧/نيسان/١٩٧٠) تضمنت عدد من البنود الاقتصادية( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، كما تضمنت تلك الاتفاقية تقديم قرض هنغاري إلى العراق بقيمة (١١) مليون دينار يستخدم لشراء مكائن ومعدات لمعامل كاملة التي ستزود بها هنغاريا العراق وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في العراق ويتم دفع القرض بأمد طويل على شكل نفط خام تقوم بتجهيزه شركة النفط الوطنية العراقية وسلع عراقية أخرى (مجموعة مؤلفين ، ٢٠١١) .

ولعل من أبرز بنود هذه الاتفاقية وكما موضحة في أدناه ( الراوي ، ١٩٢١) .

في مجال الصناعة : المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية في مختلف الحقول وتهيئة الدراسات الاقتصادية والفنية وتجهيز المعدات والمكائن وتسليم المعامل الصناعية الكاملة والمعدات وكذلك تدريب الاختصاصيين العراقيين اللازمين لذلك .

في مجال الزراعة : ١–تسليم المكائن والمعدات الزراعية والقيام بالخدمات في حقول الزراعة بما في ذلك تطوير الخبرات الاقتصادية والفنية وتدريب الاختصاصيين العراقيين لذلك .

٢–تسليم المكائن والمعدات لتنفيذ المشاريع في الحقول المختلفة للشؤون البلدية والقروية والإشغال العامة والإسكان والمواصلات بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية وتدريب الاختصاصيين العراقيين اللازمين لذلك .

٣–المساهمة في تنفيذ المشاريع الصناعية والزراعية والتجهيزات والخدمات التي يتم الاتفاق عليها بين الجانبين بهذه الاتفاقية بالمشاريع الكاملة والمعدات والمكائن التي تكون جمهورية هنغاريا على استعداد لتجهيزها.

تمنح حكومة هنغاريا الشعبية حكومة جمهورية العراق قرضاً بمبلغ ثلاثون مليون دولار أمريكي لغرض المساهمة في تجهيزات المشاريع الكاملة والمكائن والمعدات والتأسيسات وكذلك التصاميم والخطط وإعمال النصب والمعرفة التكنولوجية والوثائق والدراسات الضرورية، فضلاً عن تجهيزات الأدوات الاحتياطية للتشغيل الابتدائي للمكائن والمعدات والتأسيسات المختصة وفقاً للمقاييس الدولية والشروط الفنية للكائن والمعدات والتأسيسات والمصاريف المتعلقة بتدريب عدد من الموظفين العراقيين في هنغاريا الضروريين لنصب وتشغيل المكائن والمعامل المجهزة تشغيلاً صحيحاً بالإضافة إلى مصاريف الاختصاصيين اللازمين لنصب

وتشغيل الارساليات المختصة ( الراوي ، ١٩٢١ ).

في المجال النفطي ١- يستعمل الجانب الهنغاري (٧٠%) على الأقل من المبالغ المقيدة ايراداً لشراء النفط الخام من شركة النفط الوطنية العراقية ويشتري بالمبالغ المتبقية سلعاً عراقية أخرى مذكورة في القائمة الأولية الملحقة رقم (٠٢) ولهذا الغرض تقوم المؤسسات والشركات الهنغارية والعراقية المختصة بعقد الصفقات الفردية الضرورية ومن المفهوم بأنه سينص في العقود الفردية( الراوي ، ١٩٢١ ) ، التي ستعقد بين مؤسسات وشركات كلا البلدين على أحكام وشروط تسليم النفط والمنتجات العراقية الأخرى.

٢-يسهل الجانب العراقي بناءً على طلب الجانب الهنغاري شراء النفط الخام من قبل الجانب الهنغاري ضمن نطاق (حساب هنغاريا الخاص) خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر قبل استحقاق الأقساط ذات العلاقة تمنح هذه التسهيلات للجانب الهنغاري ابتداءً من تاريخ قيام شركة النفط الوطنية العراقية ببدء الانتاج .

وفي حالة استعمال مبلغ القرض بكامله من قبل المؤسسات العراقية تُسدد مبالغ القرض المستعمل بإقساط سنوية متساوية وعلى النحو التالي :

أ- عشرة أعوام للمعامل الكاملة والخدمات المتعلقة بها.

ب- ثماني عشرة عاماً للمكائن والمعدات من غير المعامل الكاملة والمكائن والمعدات الأخرى التي يمكن استعمالها بذاتها والخدمات المتعلقة بها ( الجمهورية ، ١٩٧٠).

كتب ووقع في بودابست في (٢٧/ نيسان / ١٩٧٠) بنسختين اصليتين باللغة الانكليزية ويعول على كلتيهما على السواء ووقعها عن الجانب العراقي (فخري قدوري) وزير الاقتصاد ، وعن الجانب الهنغاري (جوزيف برو) وزير التجارة الخارجية ( الراوي ، ١٩٢١ )، صادقت الحكومة العراقية على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع هنغاريا في (٦/ حزيران/١٩٧٠) حيث تساهم هنغاريا بموجب هذه الاتفاقية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتجهيز المعدات والمكائن الزراعية وتدريب الاختصاصيين العراقيين على استخدامها كما أن الحكومة الهنغارية ستقدم قرضاً للعراق بمبلغ (٣٠) مليون دولار لتنفيذ هذه المشاريع والخطط الاقتصادية ، وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية بين البلدين بناء على العلاقات الودية بين كلا البلدين ورغبة منهما في تنمية التعاون في الحقول الاقتصادية والفنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة (الجمهورية ١٩٧٠) .

**المبحث الثاني : أثر الاتفاقية في تطوير التعاون الاقتصادي العراقي – الهنغاري**

كانت الاتفاقية التي عقدها العراق مع هنغاريا خلال عام (١٩٧٠) ساهمت في تطور العراق اقتصادياً أذ تميزت هذه المدة بالبدء بصورة جدية ومدروسة بتنفيذ مشاريع تنموية وخطط اقتصادية تستهدف النهوض بجميع القطاعات الاقتصادية للعراق ولهذا كان لهذه الاتفاقية الأثر الواضح في إيجاد مصادر التمويل لاستمرار نجاح الخطط الاقتصادية من خلال العمل الدؤوب للاستفادة من الخبرات والإمكانات الهنغارية والتكنولوجيا المتطورة فيها آنذاك هذا فضلاً عن سعي العراق ومن خلال هذه الاتفاقية إلى تعميق التعاون الاقتصادي مع هنغاريا وبرمجته بما يخدم تطور ونهوض الاقتصاد العراقي بشكل عام( رشم ، ١٩٨٨) ، ولعل هذا التطور بدا واضحاً من خلال العديد من الفعاليات الاقتصادية المتنوعة ففي مجال التبادل التجاري حصل تطور واضح لاسيما من خلال النسب والقيم التي سنوضحها في الجدول أدناه من صادراتنا إلى هنغاريا أذ ارتفعت إلى (٢٨,٦) مليون دينار بعد أن كانت (٧,٩) مليون دينار(د . ك . و ، ١٩٧٢) والتي بدورها كان لها تأثير كبير على الجانب الاقتصادي للعراق أذ أنها ساهمت في بناء اقتصاد وطني متنوع ومتكامل ومتحرر من كافة القيود الاقتصادية ونجد أن أثرها في تطوير الجانب الاقتصادي للعراق واضحاً من خلال قيام الحكومة العراقية بأستيرادها من الجانب الهنغاري العديد من باصات نقل الركاب لمصلحة نقل الركاب العراقية أذ قامت المصلحة المذكورة بتجربة باصين جديدين من نوع (ايكاروس) هنغارية الصنع لمدة تتراوح بين الشهر إلى ثلاثة شهور ويستوعب الباص الأول (١٨٠) راكب ، والثاني (٨٠) راكباً مع الوقوف وذلك تمهيداً لاستيراد أعداد أخرى منها لزيادة اعداد الباصات في العراق( الجمهورية ، ١٩٧٠ )، إلى ذلك غادر وفد إلى هنغاريا في (٢٥ / حزيران / ١٩٧٠) ويتألف الوفد من (عبد الوهاب القصب) رئيس المؤسسة العامة للتجارة ، ومدير عام الشركة العامة لاستيراد المواد الانشائية ، وأحد موظفي الشركة وسيجري الوفد العراقي مع الجانب الهنغاري مباحثات تتركز على تجهيز العراق بما يحتاجه من الانواع المختلفة من الحديد والتعرف على أسعار الحديد العالمية لدراستها ووضع أسس ثابتة لأسعاره في العراق( الجمهورية ، ١٩٧٠ ).

قامت مديرية تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية التابعة لوزارة الاقتصاد بمفاتحة السفارة العراقية في العاصمة الهنغارية بودابست لغرض تصدير مادة عرق السوس إلى

هنغاريا يذكر أن موضوع تصدير مادة عرق السوس حصراً من اختصاص هذه المؤسسة كما أنها وجهت محافظات (بغداد ، ديالى ، واسط ، البصرة) أن يكون موضوع التصدير من خلالها إلى مختلف دول العالم (وزارة الاقتصاد ، ١٩٦٩ – ١٩٧٠) ، كما قامت المؤسسة ذاتها بتشجيع أصحاب الصناعات المتنوعة وخاصة من القطاع الخاص على الاتصال مع المؤسسة العامة للتصدير لغرض تصدير منتجاتهم إلى خارج العراق ومنها هنغاريا لغرض إطلاع الزوار الهنغاريين على الاستفسارات والعروض فضلاً عن إطلاع الهنغاريين على مختلف البضائع العراقية وهو ما يشكل مصدر ترويج سريع لكل البضائع والصناعات العراقية( وزارة الاقتصاد ، ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ) .

وأدناه جدول رقم (٢) يمثل التبادل التجاري بين العراق وهنغاريا بموجب هذه الاتفاقية لعام (١٩٧٠) موضحاً بالأرقام (د . ك . و ، ١٩٧٢ ) :

| ت | الشعبة والقسم | ١٩٧٠ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|
| | | استيرادات | صادرات |
| ١ | منتجات الالبان والبيض | ٣٥٥٤١٤ | _ |
| ٢ | الفواكه والخضروات | ٦١٢١٠٦ | ٢٣٤٥٨ |
| ٣ | محضرات غذائية متنوعة | ١٨ | _ |
| ٤ | الجلود وجلود الفراء المدبوغة | _ | ١٤٤٢٢١ |
| ٥ | البذور والإثمار والنوى الزيتية | _ | ١٧١٤٨ |
| ٦ | الخشب والواحه المنشورة والفلين | ٣٠٢ | |
| ٧ | المواد الخام الحيوانية والنباتية المذكورة | _ | ٤٢٧١٤ |
| ٨ | مواد للصباغة والدباغة والتلوين | ٦٠٥١ | _ |
| ٩ | المنتجات الطبية والصيدلانية | ٢٥١٩٢ | _ |
| ١٠ | منتوجات عطريه ومحضرات التواليت والتلميع | ٥١٩١ | _ |
| ١١ | المواد البلاستيكية والسليلوزية والراتنجات | ٣٨٠٨٧ | _ |
| ١٢ | المواد والمنتجات الكيمياوية غير المذكورة | ٣٧٤٨ | _ |
| ١٣ | المصنوعات المطاطية غير المذكورة | ٨٢٦٢٣ | _ |

| ت | الشعبة والقسم | ١٩٧٠ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|
| | | استيرادات | صادرات |
| ١٤ | مصنوعات من الخشب والفلين عدا الاثاث | ١٣٥٤ | _ |
| ١٥ | الورق وورق المقوى والمصنوعات المشابهة | ٢٦٩ | _ |
| ١٦ | غزول نسيجية ومنتوجات مشابهة | ٥٩٣٣٠٨ | _ |
| ١٧ | مصنوعات من معادن لا فلزية غير المذكورة | ٢٩٥٤ | _ |
| ١٨ | حديد وصلب | ١١٠٥٣٤ | _ |
| ١٩ | معادن لا فلزية | ١٦٤٠ | _ |
| ٢٠ | مصنوعات من معادن وما شابه | ٦٦٠٨٨ | _ |
| ٢١ | مكائن غير كهربائية | ١١٨٠٤ | _ |
| ٢٢ | مكائن والات كهربائية | ٣٦٣٢٤١ | _ |
| ٢٣ | معدات نقل | ٤٦٨٥٢ | _ |
| ٢٤ | أجهزة تدفئة صحية ومصابيح وأجزاءها | ٢٣٧٣٦ | _ |
| ٢٥ | لوازم سفر | ١٦٠ | _ |
| ٢٦ | الالبسة بمختلف أنواعها | ٧٩٧٠ | _ |
| ٢٧ | أجهزة طبية بصرية للقياس والتصوير | ٩٦٣٧ | _ |
| ٢٨ | مصنوعات متنوعة | ٢٣١٢١ | _ |
| ٢٩ | الصفقات والأشعة الشخصية | ٧٨٩ | _ |
| ٣٠ | المجموع | ٢٠٢٩٤١٨ | ٢٢٧٥٤١ |

يتضح في الجدول اعلاه ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين العراق وهنغاريا أذ بلغت قيمة الاستيرادات (٢,٠٢٩,٤١٨) في حين كانت قيمة الصادرات (٢٢٧ ، ٥٤١) أما قيمة الميزان التجاري فقد بلغت (١,٨٠١ ، ٨٧٧) (د . ك . و ، ١٩٧٢ ) ، أن ما دفع الحكومة العراقية إلى زيادة نسبة استيراد مختلف البضائع والمنتجات من هنغاريا وكما موضح في

الجدول أعلاه وبموجب الاتفاقية المعقودة بينهما مجموعة من الأسباب لعل من أبرزها :

١- العامل السياسي وهو العامل الذي يتحكم بمجمل اتجاهات تجارة البلد مع العالم الخارجي .

٢- مرحلة التطور الاقتصادي الذي بلغته هنغاريا فضلاً عن إمكانياتها المالية والتي يستفاد منها العراق لاسيما من خلال القروض التي كانت تقدمها له .

٣- الظروف التي تتعرض لها الدولة والتي تفرض عليها أحياناً التغيير في مناشيء استيراداتها وبالشكل الذي يؤمن لها استمرار الحصول على السلع والبضائع والمنتجات الضرورية لغرض النهوض بواقعها الاقتصادي .

وكما موضح في الجدول رقم (٣) أدناه ( احمد ، ١٩٨٩) :

| العام | قيمة صادرات العراق إلى هنغاريا | النسبة |
|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٢٢٧,٥ | ١١,٢١ |
| العام | قيمة استيرادات العراق من هنغاريا | |
| ١٩٧٠ | ٢,٠٣ | ٨٨,٧٩ |

شهد عام (١٩٧٠) حرص هنغاريا على تزويد العراق بمختلف السلع الضرورية المطلوبة أذ بلغت قيمة الاستيرادات من هنغاريا بموجب هذه الاتفاقية ما نسبته (٢٦,٧%) وهذا يدل على ارتفاع نسبة الصادرات الهنغارية إلى العراق أذ ركز العراق خلال تلك المدة على استيراد المواد الضرورية المتنوعة من هنغاريا بموجب تلك الاتفاقية المعقودة بينهما(احمد، ١٩٨٩) ، أذ تضاعفت الواردات العراقية من مختلف البضائع والمنتجات الهنغارية أكثر من (٥ مرات)( ملفات العالم العربي ، ١٩٧٨) ، يتضح لنا أن النسبة بين الصادرات الهنغارية والاستيرادات جاءت بهذا الشكل لكون أن هنغاريا تزخر بالعديد من المنتوجات ومختلف البضائع الأخرى ولهذا فأنها تستورد نسبة بسيطة مما تستهلكه ألأ أن هذه النسبة تمثل الموارد الحيوية والضرورية التي تحتاجها وبدونها يتأثر إنتاجها ولهذا كان لزاماً عليها أن تجد مصدراً تحصل منه على ما يلزمها من تلك الموارد الحيوية ولعل في مقدمة تلك الموارد هي النفط الذي يعد أحد أهم الموارد الرئيسية التي تحتاجها هنغاريا أذ كان العراق قد زود هنغاريا بالنفط بموجب هذه الاتفاقية والذي يُعد أهم العناصر المهمة الداخلة في زيادة انتاجها ورفاهية سكانها فكان الطريق الوحيد أمامها وخلال المدة (١٩٧٠) هو زيادة صادراتها

إلى العراق وحصولها على النفط بنفس الوقت ( البياتي ، ١٩٨٤) .

في مجال الصناعة تمكن العراق ورغم الكثير من الصعوبات التي واجهته من زيادة حجم الانتاج الصناعي زيادة كبيرة بفضل الدعم الهنغاري لهذا القطاع المهم ورفع انتاجية العمل فيه وكفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية المُتاحة والاتجاه سريعاً نحو تحقيق تطور واضح في النواحي الصناعية والزراعية ومن ثم الوقوف على ما اصاب قطاع التجارة الخارجية من تطور واضح لاسيما خلال مدة الاتفاقية بين البلدين ، كما استوردت المصلحة العامة لنقل الركاب العراقية معدات وقطع غيار كاملة لسد حاجتها بموجب هذه الاتفاقية من هنغاريا وذلك تمهيداً لإصلاح عدد من الباصات التي تحتاج إلى صيانة والموجودة في كراج المصلحة فضلاً عن تخصيص رئيس الجمهورية مبلغ (١٠٠) ألف دينار مساهمة من قبل الحكومة في تطوير هذا القطاع المهم وتوسيع خدمات النقل في بغداد بصورة عامة ومن جهة أخرى فأن الحكومة العراقية أجرت مباحثات عديدة مع الجانب الهنغاري لغرض شراء أعداد من باصات النقل لتسييرها على خطوط النقل الشاغرة والتابعة للمصلحة في بغداد ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، والمساهمة في دفع عجلة التقدم الصناعي من خلال رفد العراق بالعديد من الخبراء والمهندسين في مجال الصناعة لأنه القاعدة الاساسية لتطوير البلاد وتحقيق النهوض المنشود(د . ك ،. و ، ١٩٧٢ ) ، كما اتفق الجانبان على ضرورة الاستمرار في تنسيق الخطط الاقتصادية بين البلدين وبحث امكانيات تنسيق المشاريع الجديدة وخاصة الصناعية منها وتكثيف الجهود المشتركة لتنسيق بعض الصناعات في العراق مثل صناعة الاجهزة والمعدات الكهربائية وصناعة الجرارات والمكائن الزراعية وصناعة الزيوت النباتية والصابون والصناعات الدوائية والغزل والنسيج والبتروكيمياويات وبحث الجهود المشتركة للتنسيق المشترك للاستثمار الصناعي بين البلدين وتحقيق التعاون الصناعي في استثمار الموارد الطبيعية ( وزارة الاقتصاد ، ١٩٦٩– ١٩٧٠).

ساهم عقد هذه الاتفاقية مع الجانب الهنغاري في تطوير وتوسيع أفق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الروابط الطيبة القائمة بين الدولتين ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، وبموجب هذه الاتفاقية بادرت الحكومة العراقية إلى تقديم العديد من المساعدات العينية الرمزية إلى الحكومة الهنغارية وذلك جراء كارثة الفيضان الذي حل بها وتأتي هذه المساعدات في أطار التعاون المتبادل بين البلدين ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) .

أما الحكومة الهنغارية فأنها عملت من جانبها على تزويد العراق وبموجب هذه الاتفاقية واستناداً إلى المادة الأولى من اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجانبين العراق بموجب القرض البالغ (٣٠) مليون دولار لغرض تمويل (٩٠%) من كلفة المشاريع التي تضمنتها وبفائدة سنوية قدرها (٢,٥%) وتضمنت القائمة الأولى المرفقة بالاتفاقية تزويد هنغاريا العراق بعدد من المواد والمعدات التي تخص المشاريع الصناعية وهي كما يلي :

١- معمل كامل الكهربائية
٢- معامل لتصنيع التمور ومنتجاتها العرضية
٣- مخازن تبريد ومعدات مخازن التبريد
٤- مشاريع الدواجن
٥- معدات أو مكائن للمخابز الأوتوماتيكية الكاملة
٦- معمل لصنع الأعمدة الكونكريتية الجاهزة
٧- معامل لصنع العلف
٨- مجازر
٩- مطاحن وسايلوات
١٠- محطات ضخ ومعدات الري والبزل
١١- محطات كهربائية فرعية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية (كجه جي ، ١٩.
١٢- وحدات توليد الطاقة الكهربائية
١٣- مشاريع اسالة الماء للقرى والمدن الصغيرة
١٤- عربات الشحن وعربات نقل الركاب للسكك الحديدية
١٥- باصات وسيارات نقل خاصة للأغراض المختلفة
١٦- معدات للمختبرات
١٧- معدات للأغراض الطبية وللمستشفيات
١٨- جنائب ساحلية ونهرية

أما القائمة الثانية الاولية رقم (٢) تضمنت تسهيلات من الحكومة العراقية تقدمها إلى الجانب الهنغاري للحصول على المنتجات العراقية المتنوعة والتي تضم :

١- نفط خام من شركة النفط الوطنية العراقية

٢- المنتجات النفطية والأسفلت
٣- البريت ومنتجات التعدين الأخرى
٤- الحبوب / الرز ، الحنطة ، الشعير
٥- التبغ
٦- تمور للاستهلاك البشري وتمور للعلف.
٧- الجلود المدبوغة ومنتجات الجلود
٨- الجلود الخام
٩- المصارين
١٠- الزيوت النباتية
١١- الفواكه والخضروات المعلبة
١٢- نخالة الحنطة والمواد العلفية الأخرى
١٣- منتجات صناعة النسيج
١٤- الرايون وغزول الرايون
١٥- جذور عرق السوس
١٦- المنتجات الهندسية ومنتجات الكهرباء التطبيقية
١٧- منتجات من المشاريع التي تقام وفقاً لهذه الاتفاقية وفيما يتعلق بالسلع التالية سيواصل الفريقان المتعاقدان دراستهما حول إمكانية تضمينها في هذه القائمة وهي :

١- الصوف
٢- العفص
٣- بذور الكتان
٤- السجاد الصوفي والبسط النبيذ ومقطرات النبيذ
٥- المنظفات
٦- الدبس( الراوي ، ١٩٢١ ) .

وبموجب هذه الاتفاقية أيضاً زودت هنغاريا العراق بمجوعة أخرى من الأجهزة المتنوعة وكما مبينة في الجدول أدناه رقم (٤) (د . ك . و ، ١٩٦٩ – ١٩٧٢) .

| الجهاز وطرازه | العدد | سعر المفرد | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|
| فاحصة انجكترات | ٨ | ٥٦,٠٠٠ | ٦٨٨,٠٠٠ |
| جهاز فك وشد الأطارت | ٩ | ١١٩,٠٠٠ | ١٠٧١,٠٠٠ |
| جك حمولة ٣ طن | ٩ | ٧٠,٠٠٠ | ٦٣٠,٠٠٠ |
| جك حمولة ٥ طن | ٨ | ٧٥,٥٠٠ | ٦٧٩,٥٠ |
| فاحصة أجهزه كهربائية | ١ | ٢٥٥٠,٠٠ | ٢٥٥٠,٠٠ |
| فاحصة مضخات وقود | ١ | ٢٠٤,٠٠ | ٢٠٤,٠٠ |
| ملحقات فاحصة مضخات الوقود | ١ | ٦١٤,٠٠ | ٦١٤,٠٠ |
| | | | ٨٢٧٢,٥٠ دولار |

تعهدت الحكومة الهنغارية بالتعهد للجانب العراقي بتأمين الخدمات الفنية التي تقدم خلال فترة الضمان ومنها نصب الاجهزة وتشغيلها وتدريب الفنيين العراقيين على طريقة استعمالها وأدامتها وتصليحها فضلاً عن تأمين المواد الاحتياطية لها(د . ك . و ، ١٩٦٩ – ١٩٧٢).

في الجانب الزراعي طلب العراق من الجانب الهنغاري وبموجب هذه الاتفاقية الموافقة على تطوير القطاع الزراعي من خلال عدة برامج ومنها :

١– القيام بتدريب الفنيين في مختلف الفروع الزراعية وذلك عن طريق :

أ– إنجاز مشاريع زراعية رائدة ومتكاملة وبمساحات مُناسبة يتدرب فيها الفنيون العراقيون .

ب– التدريب المباشر .

٢– القيام بإجراء الدراسات الازمة لإدخال الأصناف عالية الغله في الزراعة (د . ك . و ، ١٩٧٢).

وذلك بغية المساهمة في زيادة عمليات التنمية الزراعية من خلال برامج التعاون مع الجانب الهنغاري أذ بموجب هذا التعاون قامت الحكومة العراقية بتهيئة المستلزمات المطلوبة لإنجاح عملية النهوض بالقطاع الزراعي في العراق وتوفير شبكات الري والبزل ووضع خطة للمكننة الزراعية والاهتمام بعمليات التمويل الزراعي من خلال وضع سياسات ثابتة( محمود ، ١٩٨٩ ) ، كما استفاد العراق لاسيما في الجانب الزراعي من هنغاريا وبموجب هذه الاتفاقية

ومن خلال القرض الهنغاري المُقدم الكثير من الآلات الزراعية فضلاً عن الخبراء الزراعيين ومنح الكثير من الزمالات التدريبية للفنيين الزراعيين العراقيين كما وافق الجانب الهنغاري على تنفيذ عدد آخر من المشاريع المهمة منها عدد من مشاريع البزل ، أنشاء مشاريع زراعية متكاملة، انشاء مشاريع زراعية جديدة ، أنشاء مزارع نموذجية ، تجهيز مكائن ومعدات زراعية ومضخات كبيرة ، إرسال عدد من الخبراء والمهندسين الزراعيين الهنغاريين إلى العراق وذلك للمساهمة في زيادة تطور هذا الجانب المهم من الاقتصاد العراقي (د. ك . و ، ١٩٧٢) ، ولغرض النهوض بهذا القطاع المهم واستجابة للدعوة الموجهة من قبل وزارة الزراعة والغذاء الهنغارية للجانب العراقي تم تشكيل وفد[*]من ممثلي وزارات الزراعة والري والإصلاح الزراعي لزيارة هنغاريا وقدم الوفد تقريراً عن زيارتهم تضمن دراسة للقطاع الزراعي في هنغاريا وتوصل التقرير إلى التأكيد بالقول أن المفهوم الجديد للإصلاح الزراعي في بلدنا يشمل تطوير الريف من كافة النواحي لاسيما الاجتماعية والاقتصادية منها إضافة إلى معالجة مشاكل حقوق التصرف بالأراضي وتنظيم علاقات الانتاج في الريف وانطلاقاً من هذا المفهوم فأن عملية التطوير والتنمية يجب أن تتضافر فيها الجهود الفنية والإدارية العالية وهذا ما نأمل أن يتحقق في العراق مستفيدين من تجربة الزراعة[*] الهنغارية(د . ك . و ، ١٩٧٢ ) ، ودرس الوفد خلال فترة وجوده في هنغاريا للمدة (١٠ – ١٧/ تموز/١٩٧٠) الوضع العام للزراعة الهنغارية ومنجزاتها كما أطلع على الخبر المكبسية في ميدان حركات التعاون الهنغارية ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) .

وبموجب التعاون المثمر بين الجانبين منحت مؤسسة تيسكو الهنغارية العراق زمالة تدريبية وقد رُشح لها (محمد عبد ابراهيم الحردان) مدير دائرة الانتاج الزراعي في ديوان المؤسسة العامة للتنمية الزراعية وسيكون موضوع الزمالة مخصص لمكافحة الامراض النباتية والحشرات على الخضروات وكذلك دراسة الطرق الحديثة لزراعة الخضروات ومدة الزمالة هي (ستة أشهر) من جانبها فأن الحكومة الهنغارية تحملت تكاليف الدارسة والبقاء هناك(د . ك . و ، ١٩٧٢ ) ، وفي مجال التعاون النفطي زار في (١٣/تموز/١٩٧٠) وفد هنغاري برئاسة (فاركوFarco) رئيس شركة النفط الوطنية الهنغارية وعضوية كل من (بروك Brooke) و(فاركاش Farkash) و(فارجا Varga) للمشاركة في احتفال بدء عمليات الحفر في أول بئر لشركة النفط الوطنية العراقية في حقل الرميلة كما وجرت مباحثات بين الوفد النفطي

الهنغاري والعراقي أستهدف زيادة التعاون بين الشركتين العراقية والهنغارية في مجال النفط ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ) ، وترأس الجانب العراقي سعدون حمادي وزير النفط والمعادن ورئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية وعن الجانب الهنغاري (كازداك Kazdak ) رئيس المؤسسة الهنغارية للنفط وصدر بيان صحفي عن المباحثات بين الجانبين تركز حول المواضيع النفطية التي تهم الطرفين خصوصاً الاتفاق العام للتعاون بين الطرفين في مجال حفر الآبار وسيتمكن الخبراء من المشاركة في حفر واستكشاف النفط في العراق ( الجمهورية ، ١٩٧٢ ) .

تزايدت أهمية النفط في السوق العالمية كمصدر للطاقة فكان لابد لهذه المادة أن تلعب دوراً بارزاً ضمن هذه الاتفاقية في تشجيع هنغاريا على المساهمة الفعالة في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية للعراق والنهوض في كل قطاعاته وذلك عن طريق ما يقدمه العراق من كميات من النفط الخام بموجب هذه الاتفاقية فعلى قدر ما كانت هنغاريا تُساهم في دفع مستوى الاقتصاد الوطني كان العراق يُساهم في تغطية ما تحتاجه هذه الدولة من النفط( رشم ، ١٩٨٨ ) ، قامت الحكومة الهنغارية بإرسال (٣٦) خبيراً في مجال النفط للعمل في العراق للقيام بحفر آبار للنفط في منطقة الرميلة قرب البصرة أذ قاموا بحفر أربعة آبار يتراوح عمقها بين (٣٢٠٠ و ٣٤٠٠ متر) كما أجرى الخبراء التجارب على المعدات الفنية للتأكد من جاهزيتها والتي ستستخدم في عمليات الحفر في العراق لغرض معرفة مدى ملائمتها مع الاجواء العراقية ومناخ وتربة العراق ( الجمهورية ، ١٩٧٠ ).

كان الاستقرار السياسي وطبيعة الحكم السائدة آنذاك نقطة مهمة لها تأثير فاعل ومزدوج على نجاح ذلك التعاون المثمر ولأن نجاح التعاون مع أي دولة يحتاج إلى قدر كافٍ من الاستقرار لكي تستطيع أن تعطي نتائج ايجابية وتحقق اهدافها بحسب الخطة المرسومة لها أذ لا فائدة من وضع خطط اقتصادية وتحديد الأهداف أذ كان البلد يُعاني من أزمات وتقلبات سياسية تعرقل عملية النهوض والتطور الاقتصادي ( خلف ، ٢٠١٧ ) ، كان لتوقيع هذه الاتفاقية مع الجانب الهنغاري الأثر البالغ في تطوير وتوسيع أفق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الروابط والعلاقات الودية بين البلدين الصديقين وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى نهضة اقتصادية واضحة للعراق نتيجة التعاون الكبير والمستمر مع هنغاريا ودورها الفعال في تنمية وتطوير الجانب الاقتصادي للعراق (و . ن . ع ، ١٩٧٠ ) ، أذ

كان لهذه الاتفاقية مع الجانب الهنغاري "أثراً كبيراً يعود بالنفع على القطاع الاقتصادي للعراق وحظي بكل ما يحتاجه من رعاية وتشجيع هذا فضلاً عن أن العراق ونتيجة لهذا التعاون الكبير في مجال تطوير الاقتصاد أن أعفت الحكومة العراقية العديد من المشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية لاسيما المكائن الصناعية والآلات والمواد الأولية الداخلة ضمن المشاريع الصناعية التي تستوردها من هنغاريا وإعفاؤها بنسب معينة كما استطاعت الحصول على الأراضي الحكومية لغرض بناء العديد من المصانع عليها وتوفير الحماية لها وهو ما مكن الاقتصاد العراقي آنذاك من أن يحقق تقدماً كبيراً بفضل التعاون الهنغاري المستمر( سالم ، ١٩٧٧) ، ولهذ فأن عام (١٩٧٠) كان يمثل بداية انطلاقه حقيقية ومزيداً من الاهتمام والتعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا رافق ذلك الوفرة المالية والدعم الحكومي المباشر للمؤسسات الاقتصادية الامر الذي أدى إلى اتساع قاعدة ذلك التعاون المثمر ونطاق الفعاليات الاقتصادية مع تزايد الخبرات وتوافر رأس المال ( الصعيدي ، ١٩٩٦ ).

**الخاتمة**

نستنتج من كل ما تقدم أن اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا عام (١٩٧٠) كانت قد فتحت الباب واسعاً أمام العراق لزيادة وفتح آفاق التعاون مع هنغاريا والعمل على تطوير الجانب الاقتصادي للعراق والنهوض بكل مرافقه الاساسية من خلال الاستفادة من الخبرات الهنغارية أذ بموجب هذه الاتفاقية فأن العراق قد استفاد من برامج التعاون الاقتصادي والفني المختلفة ففي المجال الصناعي عملت هنغاريا على تنشيط وتوسيع المعامل وزيادة المشاريع الصناعية وبناء العديد من المصانع الضرورية الأخرى وتجهيز العراق بالعديد من المعدات والمعامل المتنوعة ، أما في المجال الزراعي قامت هنغاريا بتسليم العراق العديد من المكائن والمعدات الزراعية والقيام بالخدمات في حقول الزراعة بما في ذلك تطوير الخبرات الاقتصادية والفنية وتدريب الاختصاصيين العراقيين لذلك ، فضلاً عن دورها في المشاريع المختلفة للشؤون البلدية والقروية والإشغال العامة والإسكان والمواصلات وتقديم المساعدة الفنية وتدريب الاختصاصين لذلك ، وتقديم القروض اللازمة بغية النهوض بالواقع الاقتصادي للعراق .

**قائمة المصادر والمراجع :**


- (الجمهورية) ، ( ١٩٧٠ ) ، ٦٥٣ ، الجمهورية ، العراق

- الخفاجي ، (١٩٨٣) ، عصام ، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٨ ، ط ١ ، دار المستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥ – ٢٦ .
- د . ك . و ، (١٩٧٢ ) ، ملفات وزارة التخطيط ، هنغاريا ، هيئة التخطيط جمهورية هنغاريا الشعبية ١٩٧٢ – ١٩٨٢ ، ص ٢٦ .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٧٣ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٢٤٨ ، الجمهورية ، العراق .
- د . ك . و ، (١٩٧٠) ، ملفات وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، تقارير العلاقات التجارية بين العراق وهنغاريا .
- و . ن ، ع ، (١٩٧٠) ، النشرة الاقتصادية ، العدد ٢ ، السنة الثامنة ، في ١٢ / كانون الثاني / ، ص ٧ .
- (الجمهورية) (١٩٧٠) ، ٦٥٣ ، الجمهورية ، العراق .
- د . ك. و ، (١٩٧٢) ، ملفات وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، جمهورية هنغاريا الشعبية ١٩٧٢ – ١٩٨١ ، ص ٢٦ .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٤٠ ، الجمهورية ، العراق .
- العراق وقائع وأحداث ، ( ٢٠١١ ) ، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٩ ، ، (ط ١ ) ، العراق ، بغداد : المركز العراقي للمعلومات والدراسات ص ٥٧.
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٤٦ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) (١٩٧٠) ، ٧٨٠ ، الجمهورية ، العراق .
- الراوي ، ف . ( ١٩٧٧ ) . المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي أرتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام ١٩٢١ ، العراق : وزارة التخطيط ، ص ١١٩.
- رشم ، م . ( ١٩٨٨ ) التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية واقعه وآفاق تطوره ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق ، ص ١٠٠ .
- د . ك . و ، (١٩٧٤) ملفات وزارة التخطيط ، الدائرة الاقتصادية ، واقع الاتفاقيات التجارية بين العراق والعالم وأثرها في الصادرات العراقية ، ص ٨٥ .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٥٠ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٩٥ ، الجمهورية ، العراق .
- وزارة الاقتصاد ، (١٩٦٩ – ١٩٧٠ ) . التقرير الاحصائي عن نشاطات وفعاليات المؤسسة العامة للتصدير ، ص ٣ .
- د . ك . و ، (١٩٧٠ – ١٩٧٦) ، ملفات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة احصاءات التجارة العامة ، تجارة العراق الخارجية مع الدول الاشتراكية ١٩٧٠ – ١٩٧٦ ، ص ١٨ –

.٢٢

- أحمد ، ف . ( ١٩٨٩ ) ، تجارة العراق الخارجية مع أشارة لعلاقاته التجارية مع دول السوق الأوربية المشتركة للفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق ، ص ٨٦ .
- ملفات العالم العربي ، ( ١٩٧٨ ) التجارة الخارجية ، الدار العربية للوثائق ، بيروت ، ع – ١/ ١٧٠٣.
- البياتي ، خ. ( ١٩٨٤ ) . أثر النمو الاقتصادي في تجارة العراق الخارجية دراسة قياسية للمدة ١٩٦٠ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق ، ص ٢٣ .
- د . ك . و ، (١٩٧٤) ، ملفات وزارة الخارجية ، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والكتب الملحقة بها بين العراق والدول الأخرى ، ص ٣ .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٦٧ ، الجمهورية ، العراق .
- د . ك ،. و ، (١٩٦٩ – ١٩٧١) ، ملفات وزارة الاقتصاد ، مراسلات متفرقة ، المنهاج الاستثماري ، ص ١٤٧ .
- وزارة الاقتصاد ، (١٩٦٩ – ١٩٧٠) ، ملفات وزارة الاقتصاد ، مديرية العلاقات التجارية الخارجية ، ص ٢ – ٣ .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٤٦ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٧٩٨ ، الجمهورية ، العراق .
- كجه جي ، ص . ( د، ت ) . التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته ، وأجهزته ١٩٢١ – ١٩٨٠ ، د. م ، د ، ت ، ص ٢٢٢ .
- د . ك . و ، (١٩٦٩ – ١٩٧٢) ، ملفات وزارة الزراعة ، الديوان ، التعاون مع هنغاريا ، ص ١٥٠ .
- محمود ، أ . ( ١٩٨٩ ) . اتجاهات السياسة الزراعية في العراق ١٩٦٨ – ١٩٨٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، العراق ، ص٣٦.
- د . ك. و ، (١٩٦٩ – ١٩٧١) ، ملفات وزارة الزراعة ، الديوان ، التعاون العراقي – الهنغاري، ص ٩٣.
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٨٠٠ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٨١٧ ، الجمهورية ، العراق .
- (الجمهورية) ، (١٩٧٠) ، ٦٥٤ ، الجمهورية ، العراق .
- خلف ، أ . ( ٢٠١٧ ) ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ – ١٩٧٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق ، ص ١١.
- و . ن ، ع ، ( ١٩٧٠ ) النشرة الاقتصادية ، العدد ٢ ، السنة الثامنة ، ١٩٧٠ ، ص ٧ .
- سالم ، ت . ( ١٩٧٧ ) . تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨ – ١٩٧٣ ، العراق ، ص ٥٢ – ٥٣ .

- الصعيدي ، ع . ( ١٩٩٦) . العلاقات الاقتصادية الدولية مع إشارة إلى التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي ، (ط ٢) ، مطبعة البيان التجارية ، الامارات ، ص ٢٤٦.